

# الانحياز: الأزمة العراقية ومستقبل العمل الإنساني

بقلم: انطونيو دونيني

## الأزمة العراقية تمثل تحديات خطيرة للعاملين في مجال العمل الإنساني.

الوكالات إلى غطاء إنساني لكي تتواجد. وقد شجع على طلب الأمم المتحدة مبلغ ٢,٣ مليار دولار في أبريل عام ٢٠٠٣، اعتبارات سياسية (الضغط من التحالف لأن تكون الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية هناك)، والبقاء المؤسساتي (إذا لم يذهب فإن شخصاً ما آخر سيفعل)، والحجم الهائل من الأموال المتاحة. أما العامل الثاني فهو دمج البرامج الإنسانية والتنمية وبرامج المساندة لتتناسب احتميات بقاء الوكالات. وهذا الاعتباران هامان لأنهما يوضحان مدى شروء الوكالات الإنسانية نحو أرض تعتبر سياسية في المقام الأول.

وهذه ليست المرة الأولى التي تصبح فيها الخطوط بين العمل الإنساني والعمل السياسي غير واضحة. فقد قدمت أفغانستان وكوسوفو تجربة مسبقاً للضغوط غير المستساغة على العمل الإنساني. ومن أنجولا إلى تيمور الشرقية مع ما يوجد من نقاط بينهما، مارس القائمون بالأعمال الإنسانية نشاطهم في أجواء ذات طابع سياسي أو عملوا كأوراق تين للعجز السياسي. إلا أن العراق يمثل مستوى جديداً لاقتحام العمل الإنساني لا يختلف فقط في درجته ولكن أيضاً في نوعه عما سبقه من اقتحام. وتتمثل الاختلافات الرئيسية في الافتقار إلى موافقة من الأمم المتحدة على الهجوم على العراق، والضغط للتفاعل مع قوة احتلال يعتبرها الكثيرون غير مشروع، والاستجابة غير العادية القائمة على أساس توفير الإمدادات، واللجوء القصير الذي تكبح به بعض الحكومات المانحة الوكالات العاملة.

وتُلقى الحرب العالمية على الإرهاب بظلم كثيف على فرص العمل الإنساني القائم على المبادئ. ومن ناحية يعد مبدأ بوش الصورة العاكسة لتنظيم القاعدة. إذ يقول الإثنان «أنت إما معنا أو ضدنا». وهذا لا يترك مساحة ثمينة تذكر للعمل الإنساني المستقل المحايد النزهي. وتتخذ القرارات الخاصة بالقضايا الإنسانية من جانب كبار المانحين، بما في ذلك القرارات التي تتعلق بالمكان الذي يتعين، والذي لا يتعين، التمويل فيه في سياق برامجهم الأمنية. وأسفر هذا عن استعداد مقلق لتجاهل المبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي بوجه عام - كما توضح عمليات الاحتجاز في جواتانامو، وما

وهناك قلق عميق يسود الآن الوكالات العاملة في المجال الإنساني. ويُنظر إلى قضايا العراق على أنها مثيرة للقلق بشكل عميق لحدوثها بعد وقت قصير من أزمتي أفغانستان وكوسوفو. ويشعر الكثيرون أنه تم إضفاء الطابع السياسي على العمل الإنساني إلى حد نادر الحدوث وأن ارتباط العمل الإنساني بتدخل التحالف كان بمثابة وصمة له. وتم التوصل إلى حلول وسط خطيرة سيكون من الصعب فك ارتباطه بها.

## ضعف مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال

تشهد الوكالات الإنسانية انقساماً في داخلها وفيما بينها في الوقت الذي تتصارع فيه مع الضغوط المتنافسة المتعلقة بالمبادئ في مقابل البقاء المؤسساتي. وواجهت المنظمات غير الحكومية الراسخة تماماً، لاسيما تلك الموجودة في الولايات المتحدة، خيارات صعبة ولي ذراع من جانب حكوماتها. كما واجهت منافسة من جانب الشركات «التي تسعى لتحقيق الربح». وعلى النقيض من كثير من نظيراتها في أوروبا، لا تستطيع معظم المنظمات غير الحكومية الموجودة في الولايات المتحدة الرفض. ولم يكن أي شخص في المنظمات العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية مستعداً لأن يقول صراحة قبل التدخل «يجب ألا نكون في العراق - ولندع قوة الاحتلال تقوم بالوفاء بمسئولياتها وفق القانون الدولي الإنساني وتتهي الفوضى التي خلقتها». ومع ذلك يتساءل الكثيرون الآن في أحاديثهم الخاصة عما إذا كان ينبغي على الجهاز الإنساني التابع للأمم المتحدة العمل داخل العراق وما إذا كان يتعين على المنظمات غير الحكومية الاعتماد على الأمم المتحدة باعتبارها «عازلاً» أمام قوة الاحتلال.

وهناك عاملان إضافيان ضاعفا من غموض الموقف. العامل الأول هو الافتقار إلى تفهم واضح لطبيعة الموقف على الأرض والذي وصف ارتباطاً بأنه «إنساني» لتبرير تواجد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في غياب تفويض من الأمم المتحدة<sup>١</sup> واحتجاج

## تواجهه

وكالات العمل الإنساني في العراق، كما هو الحال في أفغانستان، ظروف عمل تسودها الصراعات وأزمة أمنية ومآزق. وقضايا تتعلق بالسياسيات الرئيسية ناجمة عن الحاجة للتفاعل مع قوات التحالف التي يعتبر تدخلها غير مشروع في نظر قطاعات كبيرة من المواطنين في المنطقة وخارجها. وأصبحت الخطوط الفاصلة بين العمل السياسي والعمل الإنساني غير واضحة بصورة خطيرة. وأصاب الضعف المبادئ الإنسانية وتدننت قيمة المصادقية الشاملة للعمل الإنساني. ويُنظر إلى الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى على أنها متحيزة، الأمر الذي أسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة لأمن العاملين التابعين لها وعن تهديد مستمر للعمليات الإنسانية في الدولتين.

ومن المرجح أن تكون للسياسات التي اتخذتها، والعمليات التي قامت بها، الوكالات الإنسانية في الإطار العراقي، سواء في مقارنتها الرئيسية أو في الواقع العملي، تأثير دائم يتجاوز العراق. وتعتبر قضيتي «ما إذا» كان يتعين العمل في العراق و«كيفية» تحقيق ذلك، من القضايا التي أجهدت تفكير الوكالات الإنسانية منذ فترة سبقت التدخل الذي قادته الولايات المتحدة. وكان الجو الذي دارت فيه المناقشات حول هذه القضايا محملاً بحساسيات سياسية ومؤسسية. وقد تباينت الآراء بشكل واسع النطاق حول كيفية الارتباط بقوة الاحتلال وحول مدى إلزام قوة الاحتلال بمسئولياتها وفقاً للقانون الإنساني الدولي بالنسبة لتوفير الأمن والرعاية للمدنيين بالإضافة إلى توفير ظروف آمنة ومساعدة للقيام بأنشطة تقديم المساعدات. وفي ضوء الموقف الأمني السائد، أصبح ذلك الآن موضع نقاش؛ إذ غادرت البلاد غالبية العاملين التابعين للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية، والتواجد الباقي رمزي إلى حد كبير. كما أن انفجار بغداد - الذي أسفر عن مقتل سيرجيو فييرا دي ميلو و٢١ من رفاقه والهجمات ضد اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية - أدى إلى نقل المخاطر وعواقب الخيارات التي اتخذت إلى مقار هذه المنظمات نفسها.

يتردد عن السكوت على ما يحدث من تعذيب وحرية التصرف المسموح بها للروس في الشيشان. ويعزز التفاوت واسع النطاق في أنماط التمويل التصور بأن الشمال يطبق معايير مزدوجة بالنسبة للمعانة في الجنوب. وتمتص الأزمات البارزة الأموال بينما تعاني الأزمات المنسية والأكثر خطورة في الغالب من الإهمال.

إن التقسيم الذي يزداد عمقاً بين «نحن في مقابل هم» يهدد جوهر العمل الإنساني. ولقد أدت الأحداث في العراق وأفغانستان إلى زيادة إدراك العاملين في مجال العمل الإنساني بأن العمل الإنساني هو عمل ينتمي إلى الشمال. ولا هروب من حقيقة أن ما نسماه «المساعدات الإنسانية» يتم تمويلها من جانب ناد صغير من المانحين الغربيين وتنفذه وكالات وأفراد موجودين أساساً في الدول المانحة ويتبنون عموماً قيم هذه الدول. وحتى الأمم المتحدة عاجزة عن «إضفاء الطابع متعدد الأطراف» على العمل الإنساني؛ وعلى خلاف عمليات حفظ السلام التي تمول بمساهمات من جميع الأعضاء، فإن تمويل المساعدات الإنسانية اختياري. وهذا يعني أن الدول الأعضاء الـ ١٧٠ أو نحو ذلك، التي ليست جزءاً من نادي الدول المانحة، ليس لها دور منظور في سياسات المساعدات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة وفي تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه حتى المساعدات متعددة الأطراف يتم إضفاء الطابع الثنائي عليها من خلال التخصيص المتزايد للأموال لدول أو أنشطة معينة.

وهذا يدعو إلى التشكك حول عمومية العمل الإنساني في حد ذاته. وبطبيعة الحال، فإن الصلات الكامنة بين سياسات واقتصاديات دول الشمال من ناحية ومساعدات التنمية الرسمية والعمل الإنساني من ناحية أخرى ليست جديدة. إلا أنه في الوقت نفسه هناك أشكال أخرى من «العمل الإنساني» تمر دون ملاحظة ودون أنباء عنها مثل تبرعات الدول الإسلامية والجمعيات الخيرية، والزكاة والأشكال الأخرى من الإعانات التي تقدم من خلال المساجد، وتحويلات العاملين في الخارج، ناهيك عن تبرعات الدول التي تعاني هي نفسها من الأزمات والاستراتيجيات الملائمة للمجتمعات المتضررة. ويحتمل أن تكون هذه «التدفقات غير المسجلة كبيرة، وربما حتى أكبر من التدفقات الرسمية». ولا يجب أن يكون الاستياء المتزايد إزاء العمل الإنساني في أجزاء كبيرة من العالمين النامي والإسلامي بمثابة أمر مفاجئ. وكون أن الجماعات المتطرفة تعتبر القائمين على تقديم المساعدات أهدافاً للعدو ليس سوى مثال مفرط على مدى هذا الاستياء.

## تصدع مفاهيم الرحمة إلى حد الانهيار

على الرغم من أنه قد تكون هناك بدايات لبعض الإجماع على ما حدث من خطأ في العراق وكيف أن العراق زاد من التركيز على القضايا التي ظهرت في أفغانستان، فإن التركيز على الصورة الأكبر وتطورها المحتمل أمر أكثر صعوبة. ويبدو أن العمل الإنساني يتم في ظروف غامضة بشكل متزايد تكتنفها المناورة والتوتر بين خيارات السياسات وحتى فلسفات العمل الإنساني. وإذا نظرنا من منظور أكثر كآبة، فإن البعض تكهن بأن احتمالات العمل الإنساني في عصر الإرهاب ومكافحة الإرهاب سوف تكون كئيبة بصورة متزايدة. ويبدو أن المساحة المحايدة للعمل الإنساني أخذت في التقلص بشكل عام واختفت عملياً في مواقف معينة مثل ما حدث في العراق وأفغانستان. فهل ما زال من المعقول استخدام تعبير العمل الإنساني عندما انضم القساوسة المفترض أن يكونوا حماة المبدأ إلى خدمة الإمبراطورية سواء عن رضا أو على مضض؟

إن مستقبل العمل الإنساني قد يتشكل على أساس الكيفية التي ستتم بها الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل نحن نشهد ظاهرة مؤقتة - خروج عن القياس للقيم الإنسانية في حدود ضيقة نسبياً في عهد ما بعد الحرب الباردة - أم حالة أكثر استمرارية مرتبطة بهيمنة الدولة العظمى والحرب ضد الإرهاب؟
- هل إخضاع العمل الإنساني للأهداف السياسية للدولة العظمى الوحيدة انحراف عابر أم نذير بأوقات صعبة للمبادئ الإنسانية في المستقبل؟
- هل أسفر الضغط من أجل «التماسك» و«التكامل» في إدارة الأزمات عن طفرة مؤقتة أو دائمة للبعد الإنساني في استجابة الأمم المتحدة للأزمات؟
- كيف سيتم حسم التوتر بين الأمم المتحدة الممثلة في مجلس أمن والأمم المتحدة الممثلة في «نحن الشعوب...» (وهي العبارة الافتتاحية في ميثاق الأمم المتحدة)؟ هل من الممكن تحقيق الإصلاحات التي ستعطي أولوية أكبر في مناقشات المجلس لحقوق الإنسان واحتياجات الإنسان حيثما وجدت؟
- هل هناك نظام استجابة للأزمات من طبعين بدأ في الظهور تعتبر فيه الولايات المتحدة الطلقات والقيود عملاً إنسانياً في المواقف البارزة التي تشارك فيها مباشرة، بينما يكون العاملون في مجال العمل الإنساني أكثر قدرة على الانطلاق في نشاطهم القائم على المبادئ في الأزمات الأقل وضوحاً، والتي قد تكون أكثر خطورة

- ولكنها تجتذب اهتماماً وتمويلًا أقل؟
- هل انخفاض قيمة الرموز الإنسانية والتهديدات التي يواجهها العاملون في مجال النشاط الإنساني مختلفة نوعياً أم كمياً فقط عن التجربة السابقة؟ وماذا نعرف عن دوافع الجماعات المتطرفة وشكاواهم؟ هل من الممكن المشاركة معها بالنسبة لقضايا القانون الإنساني الدولي؟
- ما هو الجوهر الأساسي للعمل الإنساني وكيف يتصل (أو لا يتصل) مع الأشكال الأخرى للمشاركة الدولية في الدول النامية - التنمية وحقوق الإنسان والتجارة والاستثمار والعمل السياسي/العسكري؟
- هل من الممكن أو المرغوب فيه فصل العمل الإنساني عن القيم الغربية والطرق التي يتم من خلالها التعامل مع موضوع الأمن؟
- ما هي القيم والتقاليد المحلية التي قد يقتحمها عمل إنساني أكثر شمولاً؟

إن منظمات العمل الإنساني منقسمة حول كيفية التفاعل مع قوة الاحتلال في العراق أو حول الدروس التي يمكن استخلاصها من التجارب الأخيرة. ويعكس نطاق المواقف الحالية المناقشات السابقة التي دارت حول ما إذا كان الطابع المدني للعمل الإنساني شيء لا بد منه أو مجرد سمة مرغوب فيها. وتختلف وكالات العمل الإنساني فيما بينها حول ما إذا كان من المستحسن قبول أموال من القوات المسلحة للمشاركين في الحرب والتعاون معها وما إذا كان يتعين إشراك هذه القوات في إيصال الإعانات. ومن المحتمل أن يكون لهذه القضايا تأثير دائم حول كيفية تصور المنظمات غير الحكومية لأدوارها المستقبلية في مواقف الأزمات. لقد كان الضغط على المنظمات غير الحكومية الأمريكية للعمل «كعامل مضاعف للقوة» لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية قوياً بصفة خاصة. وأدى إلى قدر كبير من التعبير عن القلق الداخلي - لكن إلى قليل من النقاش العلني - حول كيفية مواجهة مثل هذه الضغوط في المستقبل. وفي المقابل، كان طريق المنظمات غير الحكومية الأوروبية التي تعتمد عموماً بشكل أقل على الاعتمادات الحكومية الثنائية أكثر يسراً.

ويؤدي هذا إلى تساؤل أساسي بالنسبة للعاملين في مجال النشاط الإنساني. فالأدلة التي أوضحتها السنوات القليلة الماضية تشير إلى ظهور متزايد للتكامل بين الاستجابات السياسية والإنسانية كمنظومة ولكن فقط في الأزمات البارزة: أي تلك التي يكون مجلس الأمن أو مصالح الدولة العظمى هي الدافع وراء الموقف الشامل للسياسة. أما في الأزمات غير البارزة فإن العمل الإنساني القائم على المبادئ يتمتع بفرصة أفضل للبقاء. ولقد كانت مهمة الأمم المتحدة في أفغانستان ما بعد مؤتمر

«يون» هي الأكثر «تماسكا» و«تكاملا» حتى الآن. لكن عناصر التكامل قائمة في جميع مهام الأمم المتحدة الأخيرة من كوسوفو إلى العراق. وأصبح العمل الإنساني في مثل هذه المواقف مساعدا لبرنامج أكبر وسياسي في المقام الأول له علاقة بالكيفية التي يختارها المجتمع الدولي لإدارة استجابته الشاملة للأزمات. وهكذا فإن الضغط من أجل التكامل يحمل سياسة حاسمة وتدابير مؤسساتية بالنسبة للعمل الإنساني.

وهناك خياران أمام الأجهزة الإنسانية للأمم المتحدة، الأول، أن تشترك جميع الدول الأعضاء في آلية إدارة وحسم النزاعات التابعة للأمم المتحدة، مع احتمال فقدانها لصوتها الإنساني المستقل والمحايد. والثاني، ينطوي على درجة ما من الانفصال أو الانعزال عن تلك الآلية من أجل تعزيز السياسة والشراكة في مجتمع العمل الإنساني، مع خطر أن تكون أقل قدرة على التأكد من إعطاء الاهتمامات الإنسانية ترتيبا متساويا في الاستجابة الشاملة. ولقد كانت التجربة مع «الترتيب المتساو» حتى الآن متفاوتة في أحسن الأحوال. ففي أفغانستان، وكذلك أيضا في كثير من الأزمات الأفريقية، أثبتت التجربة أن الأمم المتحدة السياسية لا ترى نفسها ملزمة بالمبادئ الإنسانية، وكثيرا ما كان تقديرها محدودا بقيمة الجهد الإنساني في حد ذاته ومن جانبها. ومن الناحية الثقافية والمؤسسية، يبدو أن هناك ترددا في الاعتراف بأن العمل الإنساني وحقوق الإنسان لهما قيمة بطبيعتهما وأساسيان أيضا للسعي لتحقيق السلام.

وسوف يشكل الانعزال في بعض الأوجه عودة إلى الهيكل المؤسسي لعهد الحرب الباردة عندما كانت قضايا العمل الإنساني وحقوق الإنسان حبيسة صناديق محكمة الغلق. ويتطلب الاعتراف بأن هناك حربا باردة جديدة في الأفق - تقوم حول الحرب العالمية ضد الإرهاب - من العاملين في مجال العمل الإنساني أن يكونوا أكثر حرصا في تحديد المساحة التي يعملون فيها.

وبغض النظر عما إذا كان سيتم إعادة فتح هذه القضية الخاصة بالهيكل المؤسسي للأمم المتحدة، يشعر الكثيرون أنه يتعين مضاعفة الجهود للتأثير على صانعي القرار في مجلس الأمن وغيره بالنسبة لقضايا العمل الإنساني والحماية. وقد شكل السكرتير العام للأمم المتحدة في نوفمبر عام ٢٠٠٣ لجنة أطلق عليها اسم «لجنة الشريط الأزرق» لإصلاح الدور السياسي والأمني للأمم المتحدة. ويعتبر تشكيل تلك اللجنة فرصة لتحقيق ذلك<sup>٦</sup>. وسوف يكون الهدف من وجهة نظر العمل الإنساني هو «إضفاء الطابع الإنساني» على العمل السياسي لكن بدون

إضفاء الطابع السياسي على العمل الإنساني.

### إعادة تعريف «العمل الإنساني»

في ضوء الخلط الذي اعترف به الجميع ابتداء من سكرتير عام الأمم المتحدة إلى ما دون ذلك، ربما من الممكن أن يكون أحد المجالات الأولى المطلوب معالجتها هو تعريف تعبير «العمل الإنساني». هل مازال العمل الإنساني الذي يكون الدافع إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتصف بالإنسانية؟ إن من المفيد أن نذكر هنا أن أحد رؤساء أجهزة الأمم المتحدة على الأقل أعرب عن أسفه إزاء تدخل مجلس الأمن في الأمور الإنسانية وطالب بأن يكون السكرتير العام هو المتحدث باسم «نحن شعوب...» بدلا من أن يكون المتحدث باسم مجلس الأمن.

ويتعارض التركيز على الأنشطة الإنسانية الجوهرية مع الاتجاه الذي ساد في التسعينات عندما امتد البرنامج الإنساني ليشمل مجالات لم تكن إنسانية بشكل صريح - مثل بناء السلام وبناء القدرات وحسم النزاعات بدافع تقديم المساعدات. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بسبب أقول «التمية» كقوة حاشدة في تسيير العلاقات بين الشمال والجنوب والأهواء البيزنطية للمتحمكين في منح المساعدات، أطلقت صفة العمل الإنساني على كافة أنشطة المساعدات الصغيرة النطاق والتي تعطي المجتمع ككل في حين أن الصفة الأكثر ملاءمة لها هي «التمية». وكان هذا النمط ملحوظا بصفة خاصة في أفغانستان، وكذلك في العراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون. وفي العراق، كان هناك خلط مضاعف بين السياسة والعمل الإنساني من جهة وبين العمل الإنساني والعمل التنموي من جهة أخرى. وكان هذا الغموض مصدر الكثير من الارتباك.

ويشعر كثيرون أن العمل الإنساني الفعال والقائم على أساس المبادئ يتطلب شكلا من أشكال العودة إلى الأساسيات. وكلما تم الابتعاد عن العمل الإنساني «المسجل» الذي تنص عليه اتفاقيات جنيف، زادت أخطار السير على أرض كثيرة الضباب. ويعارض هذا الرأي الذي ينسب إلى دونانت مؤسس الصليب الأحمر<sup>٧</sup> أولئك الذين يعتقدون أن الأسلوب الأكثر تقيدا لا يحقق العدل للنزاعات الحالية التي تتصف بالتعقيد وكذلك في حالات الطوارئ التي تمتد لفترات طويلة بوجه خاص. وفي الوقت نفسه، هناك إدراك بأن القائمين بالعمل الإنساني ربما تجاوزوا الحد في احتلالهم للمساحة التي تركها الآخرون خالية؛ أي، العاملون في مجال التنمية وتقلص مشاركة الدول في المساعدات التنموية الرسمية. وربما أيضا هناك حاجة لبعض التنظيم للعاملين في مجال العمل الإنساني.

وقد يكمن الحل في مكان ما في المنتصف. فليس هناك حل يناسب الجميع. وقد تبرر الأساليب الإنسانية المبالغ فيها في بعض المواقف - لاسيما عندما يكون هناك اتفاق سلام راسخ واستراتيجية جماعية متفق عليها تناسب درجة ما من حل متكامل - بينما قد تكون الحلول المعتدلة أو الدونانتيية (نسبة إلى دونانت مؤسس الصليب الأحمر) هي السبيل الوحيد المتوفر في الظروف ذات الطابع الخلافي والسياسي والمتقلب بصورة مبالغ فيها.

انطونيو دونيني هو زميل زائر كبير، في معهد واتسون للدراسات الدولية، بجامعة براون، بولاية رود ايلاند بالولايات المتحدة الأمريكية من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٢، وعمل مديرا لمكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في أفغانستان التابع للأمم المتحدة.

البريد الإلكتروني:

Antonio-Donini@BROWN.EDU

تم إعداد نسخة مطولة من هذه الورقة بالتشاور مع بيتر ووكر ولاري ماينير من مركز فينشتاين الدولي لشؤون المجاعة، بجامعة توفنس، بوسطن بولاية ماساشوسيتس. ووجه المركز المشاورات في خريف ٢٠٠٢ لبحث تداعيات أزمة العراق وغيرها من الأزمات الأخيرة بالنسبة للعمل الإنساني في المستقبل. والورقة الأطول والمواد المتعلقة بها موجودة تحت اسم مشروع العمل الإنساني والحرب على شبكة الإنترنت: <http://hwproject.tufts.edu> البريد الإلكتروني: [H&W@tufts.edu](mailto:H&W@tufts.edu)

١ لا يعني هذا القول بأنه لم تكن هناك جيوب احتياج أو أنه كان من الخطأ التخطيط لتدهور محتمل في الموقف.

٢ من الناحية الفنية، وفقا للقانون الإنساني الدولي يتعين على الوكالات الإنسانية عدم «الدخول في خلافات». ولذلك، كان يتعين على وكالات المساعدات عدم معارضة الحرب، وربما الاقتصر على توضيح العواقب الإنسانية المحتملة التي قد تنتج عنها.

٣ أنظر لاري ماينير Lary Minear البرنامج الإنساني، المأزق والاكتشافات، دار نشر كوماريان، بلومفيلد، ولاية كونيتيكت، ٢٠٠٢. الفصل الأخير وجوانا ماكراي Joanna Macrae وأديلي هامر Adele Hammer العمل الإنساني والحرب ضد الإرهاب؛ «مراجعة للضحايا تقرير HPG رقم ١٤، أودي، لندن، يوليو ٢٠٠٣.

[www.odi.org.uk/hpg/papers/hpgreport14.pdf](http://www.odi.org.uk/hpg/papers/hpgreport14.pdf)

٤ انظر: [www.wethepeoples.org](http://www.wethepeoples.org).

٥ وفقا لاوكسفام (IRW، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٢) كان نصف إجمالي المساعدات المقدمة من الجهات المانحة في عام ٢٠٠٢ تقريبا استجابة لنداءات الأمم المتحدة التي بلغت ٢٥ نداء من نصيب دولة واحدة فقط هي أفغانستان. ومن المحتمل أن يؤدي العراق إلى تغيير أنماط التمويل لمدى أكبر في ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

٦ انظر:

[www.unwire.org/UNWire/20031104/449\\_10084.asp](http://www.unwire.org/UNWire/20031104/449_10084.asp)

٧ هذا المبدأ الذي ينسب إلى مؤسسة حركة الصليب الأحمر؛ يقوم على أساس ضرورة أن تنظم المنظمات نفسها خارج مصالح الدول.